مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

اسم المقال: آراء مستخدمي القوائم المالية عن مدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRSI13) في البنوك التجارية العاملة في فلسطين
اسم الكاتب: عصام محمد الطويل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/8973
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 21:32 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
ملتقى الحضارات

مجلة جامعة الشارقة

دورية علمية محكمة

للعلوم الإنسانية والاجتماعية



المجلد 15، العدد 2
ربيع الثاني 1440 هـ / ديسمبر 2018 م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339

آراء مستخدمي القوائم المالية عن مدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS13) في البنوك التجارية العاملة في فلسطين

عصام محمد الطويل

كلية الإدارة والتمويل - جامعة الأقصى

غزة - فلسطين

تاريخ الاستلام: 2017-03-08 **تاريخ القبول: 2017-06-18**

ملخص البحث:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آراء مستخدمي القوائم المالية عن مدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS13) في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، وذلك من وجهة نظر المديرين العموميين والمديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة والمراقبين الماليين في البنوك التجارية، ولتحقيق هذا الهدف اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والاستقرائي والاستنباطي في تبيين وتوضيح الجانب النظري وتحليل نتائج الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها:

يمكن تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، ويتمتع أفراد المجتمع الفلسطيني بدرجة من الوعي الكافي لمفهوم القيمة العادلة، القيمة العادلة هي البديل الأنسب من التكلفة التاريخية للقياس في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، وأوصت الدراسة بـ: الاهتمام بالتطبيق الفعلي لمفهوم القيمة العادلة لما لها من مميزات في القياس والإفصاح المحاسبي، ضرورة العمل على توفير قواعد استرشاديه واضحة ومحددة لقياس القيمة العادلة، ضرورة متابعة التحسينات والتعديلات التي يقوم بها مجلس معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بالقياس والإفصاح المحاسبي باستعمال القيمة العادلة، وانتقاء ما يلائم بيئة الأعمال الفلسطينية منها.

الكلمات الدالة: القيمة العادلة.

15-2.indd 365 2/12/19 1:25 PM

المقدمـة:

في عالم كثير التغير والتطور للمظاهر الاقتصادية والمالية، شهدت منظمات الأعمال العديد من التحديات وألقت هذه المتغيرات بظلالها وبصورة سلبية على واقع وسلامة القياس المحاسبي، والتنبؤ بالمتغيرات التي تؤثر في قيمة المنشأة في ظل قصور مفهوم وتطبيق منهج الكلفة التاريخية، وذلك نتيجة التطورات التي شهدتها البيئة الاقتصادية والمحاسبية من تزايد حجم الأعمال وتباينها واتجاه العالم نحو النظام العالمي الجديد (العولمة)، وظهور الشركات الكبرى متعددة الجنسيات والانفتاح الاقتصادي بين الدول، وحرية التعاملات التجارية والمالية، فقد أدى ذلك كله إلى وجود ضغوطات على مهنة المحاسبة والتأثير في بعض المبادئ التي تقوم عليها، ومن ذلك مبدأ التكلفة التاريخية التي تتجاهل التغيرات في الأسعار التي تحدث من مدة لأخرى، مما أدى إلى عدم تزويد المستثمرين بالمعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات، ومن هنا بدأ التوجه إلى الاهتمام بتبني طرق محاسبية جديدة للقياس المحاسبي وهي محاسبة القيمة العادلة التي بدأ التوجه إليها كمطلب للظروف السائدة، بما يحقق ملاءمة وموثوقية البيانات المالية المنشورة، الأمر الذي حدا بالجهات المهنية المتخصصة إلى إصدار معايير محاسبية تلبي الاحتياجات المستمرة التي تتزامن مع التطور الكبير على الصعيد المالي الدولي والتي شكلت في مضمونها محاسبة القيمة العادلة (صالح، 2009، 1).

لذلك فقد أخذت المقاييس والإفصاحات المستندة إلى القيمة العادلة في الانتشار بشكل كبير في إطار الإبلاغ المالي، وفي التطبيق العملي المحاسبي، حيث أنها قد تحدث في البيانات المالية بعدد من الطرق أو المداخل (التكلفة – السوق- الدخل) أو استخدام (السعر المعلن – تقنية التقييم)، وبالتالي قد تؤثر في تحديدها وقياسها، ومن ثم الإفصاح عنها سواءً في قائمة الدخل أو في قائمة المركز المالي أو ضمن السياسات المحاسبية.

وفي إطار الجهود المبذولة من قبل الحكومة الفلسطينية لمواكبة ديناميكية التطورات الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد نحو العالمية وتدويل بورصة فلسطين للأوراق المالية، فقد اعتمدت معايير المحاسبة والتدقيق الدولية فيما يتعلق باستخدام تقديرات القيم العادلة في التطبيق المحاسبي على البيانات المالية للبنوك بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية وجمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية والقطاعات الاقتصادية الأخرى في دولة فلسطين.

مشكلة الدراسة:

لإعداد القوائم المالية تستخدم عدة أسس وأدوات للقياس إضافة إلى تلك المبادئ المحاسبية لسرد المعلومات بطريقة ملائمة موثوقة وموضوعية، وقد تم الاعتراف بالكثير

15-2.indd 366 2/12/19 1:25 PM

من هذه الأسس كمعايير محاسبية من خلال مجلس المحاسبة المالية (FASB)، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، في بياناتها وذلك لتسهيل اتخاذ القرارات الضرورية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية في الوقت المناسب، ضمن البيئة المحاسبية الملائمة وتطبيقاتها المحاسبية والمالية مع الواقع الاقتصادي، حيث تستوجب سوقا نشطا ملائما للقياس، وعليه تم انتهاج نموذج القيمة العادلة كبديل للقياس من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية من خلال إصدار عدة معايير تتضمن استخدام القيمة العادلة خلال عدة سنوات، حيث برز اسم (القيمة العادلة) ضمن معيار التقرير المالي (IFRS 13) قياس القيمة العادلة سنة 2011، والذي جرى تطبيقه في الدول الأوروبية يناير 2013.

وتتحدد مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

في ظل وجود المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS13) المسمى بـ (قياس القيمة العادلة) كيف تتم عملية تبني وتطبيق هذا المعيار في البنوك التجارية العاملة في فلسطين؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1. هل يناسب مفهوم القيمة العادلة متخذي القرار في البنوك التجارية العاملة في فلسطين؟
2. هل تعتبر التكلفة التاريخية أنسب طرق القياس في البنوك التجارية العاملة في فلسطين؟
3. هل تواجه القيمة العادلة صعوبات في تطبيقها في البنوك التجارية العاملة في فلسطين؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على مفهوم وأهداف القيمة العادلة ومشكلات تطبيقها والمبررات التي دعت إلى التحول من مبدأ التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة.
2. معرفة مضمون القيمة العادلة ودراسة إمكانية تطبيقها في البنوك التجارية العاملة في فلسطين.
3. التعرف على صعوبات استخدام القيمة العادلة في البنوك التجارية العاملة في فلسطين.

15-2.indd 367 2/12/19 1:25 PM

أهمية الدراسة:

التوجه العالمي لاستخدام محاسبة القيمة العادلة وتطبيقها في عملية القياس والإفصاح، والذي تجلى في الإصدارات الحديثة لمجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس المحاسبة المالية الأمريكية وآخرها المعيار الدولي للتقارير رقم (IFRS13) (قياس القيمة العادلة)، كما تأتي أهمية الدراسة من خلال مساهمتها في التعرف على قدرة البنوك التجارية العاملة في فلسطين على استيعاب مفهوم القيمة العادلة ومدى تطبيق هذا المفهوم في المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية، والوقوف على إشكالات تطبيق هذا المفهوم.

فروض الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لاختبار مدى صحة الفروض التالية:

الفرضية الأولى: القيمة العادلة جاءت في مفهومها كأداة للقياس لخدمة مستخدمي القوائم المالية من خلال المعايير المحاسبية المكونة لنموذج القيمة العادلة قبل ظهور (IFRS13) (قياس القيمة العادلة)، وهي تناسب متخذي القرار.

الفرضية الثانية: تعتبر التكلفة التاريخية أنسب طرق القياس حيث تميل معظم البنوك التجارية العاملة في فلسطين إلى القياس بالتكلفة التاريخية.

الفرضية الثالثة: تواجه القيمة العادلة كمفهوم وطريقة قياس عدة صعوبات لتطبيقها داخل البيئة الفلسطينية، ولكن يمكن تطبيقها في البنوك التجارية العاملة في فلسطين.

حدود الدراسة:

تتحدد نتائج هذه الدراسة بالحدود الآتية:

- **الحد الزمني:** سيكون فترة إعداد هذه الدراسة خلال العام 2017.
- **الحد البشري:** مدير عام، مدير مالي، مراقب مالي، رئيس قسم محاسبة.
- **الحد المكاني:** ستجرى هذه الدراسة على البنوك التجارية العاملة في فسطين باستثناء البنوك الإسلامية والأجنبية.
- **الحد الموضوعي:** يقتصر على مدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS13) (قياس القيمة العادلة) في البنوك التجارية العاملة في فلسطين.

□□□□□□ □□□□□□□□□ 15-2.indd 368 2/12/19 1:25 PM

مصطلحات الدراسة:

معايير التقارير المالية الدولية:

هي عبارة عن «المعايير والتفسيرات المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتهدف هذه المعايير إلى توفير معلومات ذات جودة عالية وتتمتع بالشفافية، وقابلة للمقارنة في البيانات المالية والتقارير المالية الأخرى لمساعدة المستثمرين والمشاركين الآخرين في أسواق المال العالمية والمستخدمين الآخرين للمعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية» (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2011، 1 - 57)

القيمة العادلة:

وفقاً لما جاء في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (IFRS13) (قياس القيمة العادلة) إنها «السعر الذي يمكن الحصول عليه نتيجة بيع أصل، أو دفعه لتحويل التزام بموجب عملية منتظمة بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس» (IFRS, 2014, 1).

الإطار النظري:

مقدمة:

تعتبر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) أداة هامة في اتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال تقديم معلومات اقتصادية واستثمارية للمستثمرين، وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية وزيادة الإفصاح والشفافية للمعلومات وقابليتها للمقارنة، مما سيؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين في تلك المعلومات وجعلها مفيدة للمستثمرين والاعتماد عليها عند اختيار البدائل الاستثمارية المتاحة وعملية اتخاذ القرار الاستثماري، وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية والمحلية المختلفة لفهم المستثمرين محتويات القوائم المالية واتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

كما سيؤدي تبني وتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) إلى تخفيض تكلفة الحصول على المعلومات المالية، تخفيض تكلفة رأس المال المستثمر في سوق الأوراق المالية من خلال إعداد قوائم وتقارير مالية تقدم للمستثمرين للمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة واختيار البديل الأقل تكلفة ويحقق عائداً أكبر.

تعريف القيمة العادلة:

لقد تعددت التعاريف المقدمة لمفهوم القيمة العادلة بتعدد الجهات التي قدمتها، فقد عرفت القيمة العادلة من قبل ((International Accounting Standard Board (IASB)

15-2.indd 369 2/12/19 1:25 PM

بأنها المبلغ الذي يمكن أن يتم مبادلة الأصل به، أو تسديد التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري بحت أو في إطار متوازن أو في ظل ظروف طبيعية أو بين طرفين مستقلين. (عبد الزهرة وآخرون، 2013، 194)

بينما يعرفها (Federal Accounting Statement No. 141) بأنها المبلغ الذي يمكن به شراء أصل أو بيعه أو تحمل التزام أو تسديده في صفقة جارية بين أطراف راغبة، أي بخلاف البيع الجبري أو التصفية.

كما عرفها (Tremblay, M. Wise) بموجب الملحق الخاص بقياس القيمة العادلة (ASPE 3063) بأنها «المبلغ الذي يؤخذ بالاعتبار والذي سيتم الاتفاق عليه في صفقة تجارية بحتة بين الأطراف الراغبة والواسعة الاطلاع وبدون إكراه أو إجبار، وهذا يعني أن الصفقة ليست جبرية» (Catherina & Richard, 2014, 2)

ويشير (الخوري، 2007: 2) أن مفهوم القيمة العادلة ينقسم إلى قسمين:

أ. قيم تستند إلى السوق وهي القيمة السوقية، أي الأسعار المعلنة في سوق نشط، والقيمة العادلة وهي المبلغ الذي يمكن بموجبه تبادل موجودات أو تأدية مطلوبات بين جهات مطلعة وراغبة وفي معاملة مباشرة.

ب. قيم لا تستند بالضرورة إلى السوق وهي القيمة من الاستعمال، القيمة القابلة للاسترداد، القيمة الاستبدالية، قيمة المنشأة المستمرة، وقيمة التصفية.

أما الباحث فيقترح التعريف التالي للقيمة العادلة:

هي الثمن أو السعر الذي اتفق الطرفان (البائع والمشتري) على تبادل المعاملة به سواء كانت المعاملة شراء أصل أو تسوية التزام ما، على أن يتمتع الطرفان بكامل الحرية والرغبة بالتعامل، وأن القيمة العادلة لا تقوم على صفقات إجبارية أو عمليات بيع اضطرارية.

مقومات تبني تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS):

ويقصد بمقومات تطبيق المعايير ما ينبغي القيام به من أجل تهيئة وإعداد البيئة المحلية في مختلف جوانبها، كما ينبغي لأي دولة تريد تطبيق المعايير لابد لها من توفر عدة مقومات فيها لكي تندمج بالبيئة الدولية، وتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، حيث هدفت دراسة كلاً من (Guggiola, 2010)، و(نور والججاوي، 2003)، إلى التعرف على مقومات تطبيق المعايير، وهي كما يلي:

15-2.indd 370 2/12/19 1:25 PM

- بيئة تتصف بالعولمة أو في طريقها إلى البيئة المعولمة، ويعني هذا أن تتوافق مع البيئة العالمية، أي إن تتوافق مع صفات العولمة وبيئتها من حيث الانضمام إلى المؤسسات الدولية أو ذات الصبغة الدولية وفي مقدمتها منظمة التجارة الدولية، ومنظمات البورصات العالمية (IOSCO)، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وغيرها.
- تكييف التشريعات والقوانين والأنظمة وتعديلها بما يتوافق مع المتطلبات الدولية وإزالة أي تعارض أو عدم تطابق معها بحيث يسهل تطبيق المعايير الدولية في مجالات التجارة والمحاسبة وغيرها. (Guggiola, 2010 , 3-22)
- أن تكون البيئة الاقتصادية للبلد هي بيئة الشركات الاقتصادية وهنا يتراجع دور الدولة إلى كونه دوراً تنظيمياً وتنسيقياً وليس دوراً قائداً أو موجهاً أو مسيطراً أو مالكاً.
- التكييف الفني والنفسي لمواطني البلد، والمقصود بالتكييف الفني هو استخدامات التقنية الحديثة في مجال العمل بكفاءة عالية وامكانيات جديدة، أما التكييف النفسي فيقصد به تقبل مواطني الدولة لثقافة العولمة وتوجهاتها. (نور والججاوي، 2003، 9)
- التكيف المهني لممارسي المهنة في الدولة، والمقصود بالتكيف المهني هو التدريب على تطبيق واستخدام المعايير الدولية، ومراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً لهذه المعايير، متطلبات التوافق المحاسبي الدولي لتبني تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)

وأوصت دراسة (Florou & Kosi) بتعديل القوانين والتشريعات لتلائم تطبيق (IFRS) ومعرفة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية المترتبة على اعتماد (IFRS) والتي قد تؤدي إلى وجود بيئة ومناخ مناسبين لتطبيق المعايير، والتعرف على رأي واضعي المعايير، وأن هناك مجموعة موحدة من المعايير المحاسبية عالية الجودة مثل (IFRS) يمكن أن تؤدي إلى انخفاض في تكلفة رأس المال للمستثمرين ومستويات أدنى من تباين المعلومات و تقدير المخاطر، والتركيز على أسواق رأس المال.
(Florou & Kosi, 2015 , 1407-1456)

ويرى الباحث بناءً على ما سبق أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) يمكن ان تحقق التوافق المحاسبي الدولي على مستوى جميع دول العالم بغض النظر عن كونها دولاً نامية أو دولاً متقدمة مع مراعاة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والقوانين والتشريعات في تلك الدول، وذلك على سبيل الاستفادة من المعلومات المالية المعدة بموجبها في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية الرشيدة.

15-2.indd 371 2/12/19 1:25 PM

القيمة العادلة في ظل البيئة المحاسبية الفلسطينية:

تعتبر قدرة النظام المحاسبي على الاستجابة للتغيرات المحلية والدولية من أهم العوامل المساعدة في استمراريته، وهذا يكون ناتجاً عن الاهتمام بمعالجة المشكلات المحاسبية المعاصرة المحيطة به، فملاءمة نظام محاسبي معين في فترة ما لا يعني التمسك به في حالة عدم مسايرته للتغيرات المحلية والدولية، حيث تسعى كل دولة إلى تبني نظام محاسبي يتلاءم مع حاجاتها وظروفها البيئية، فمع اختلاف الفلسفة والقواعد والمبادئ المحاسبية للنموذجين (الأوروبي والأمريكي) إلا أن ذلك لم يحل دون المطالبة والمناداة بالتوحيد والتنسيق المحاسبي على المستوى الدولي عن طريق إيجاد معايير مشتركة تحكم التطبيق العملي.

ففي ظل العولمة وتطور الأسواق المالية ثبت للعام والخاص حدود كل نظام محاسبي ومالي وطني أو جمهوري الأمر الذي يستدعي التنسيق والتوحيد (بوتين، 2010، 42)

إن إلزام تطبيق القيمة العادلة في تقييم جميع الأصول اعتراف حقيقي بالقصور الذي كان يعتري التقارير المالية في السنين السابقة التي كانت تعتمد على التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي، ومع ظهور المتقلبات في الأسعار أصبح هناك إجماع إبان رؤية الأزمات الاقتصادية الناشئة عنها، لابد من التحول نحو طريقة قياس محاسبي أخرى تواجه النقص الذي اعترى التكلفة التاريخية التي لم تستطع مواجهة هذه الأزمات، وقد تكون التغيرات التي يمكن أن تطرأ على المعايير المحاسبية والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً فيما يخص تقييم بنموذج القيمة العادلة يفتح بابا لخلق فرص جديدة لمقيمي المؤسسات في بداية جديدة للمحاسبة تختلف عن النمط الذي يسودها فيما يتعلق بانحسار العمل في حالات اندماج المؤسسات أو حالات الإفلاس أو أي مجال آخر ضمن قطاع الأعمال الذي يرتكز على تقييم أصول الشركات فيها على القيمة العادلة ومن الرؤى الحديثة التي تنظر إلى تطبيق هذه النظرية في القياس المحاسبي أمراً يتطلب تحقيقه، وهو وجود عدة خصائص من اللازم توفرها حتى يتم تطبيق القيمة السوقية العادلة، وتظهر هذه الخصائص من خلال (FASB) والذي يركز على توافر مجموعة من الشروط، ومنها: توفر السوق الحرة، أن يتم تحديد سعر البيع على أساس النقد أو النقد المعدل، أن يؤخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان هذا الدفع سيتم حالياً أو عبارة عن القيمة الحالية للدفعات النقدية التي سيتم قبضها في المستقبل، ألا تقع الأطراف ذات العلاقة بالصفقة تحت الإكراه، وأن يكون لدى الأطراف معرفة كافية ومعقولة نسبياً بكل الحقائق المرتبطة بالأصل.

وإن تهيئة الظروف لتطبيق القيمة العادلة من خلال توفر الشروط السابقة الذكر، لا تمثل مسألة من الصعب تحققها حتى يتم استخدام هذا المدخل في القياس المحاسبي في

15-2.indd 372 2/12/19 1:25 PM

جميع هذه الشروط يمكن أن تتوفر في أي سوق والتي لا تمثل عائقاً حقيقياً في الواقع العملي، وبالتالي فإن الحجج التي تدعو إلى صعوبة تطبيق نموذج القيمة العادلة ليس فيها شيء من الصحة.

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها، أجريت العديد من الدراسات على المستويات المحلية والعربية والدولية، ومن هذه الدراسات:

دراسة Shanklin et.al (2011) وقد سعت إلى مناقشة القيمة العادلة التي تضمنها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، وتأثير ذلك على التقارير المالية، وقد أوضحت الدراسة أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) تحتم قياس بعض الأصول والخصوم والأموال الخاصة بالقيمة العادلة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك أهمية كبيرة للتحول إلى المحاسبة عن القيمة العادلة وذلك للوصول إلى توافق عالمي ومجموعة موحدة من المعايير الدولية (IFRS)، وأيضاً هناك فجوة تحدث عند تطبيق القيمة العادلة وذلك نتيجة عدم التفهم التام لهذا المدخل مقارنةً بمداخل القياس الأخرى، وأيضاً متى يمكن استخدام هذا المدخل، لذلك أصدر (IASB) التعريف الخاص بالقيمة العادلة محاولةً لحل الخلاف الدائر نحو تطبيقها وكيفية قياسها، وذلك بهدف التوصل النهائي نحو التوافق على مجموعة موحدة من المعايير الدولية العالمية (IFRS) لتسهيل عملية المقارنة ودمج الأعمال.

أما دراسة **النجار (2013)** فقد هدفت إلى بيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في موثوقية وملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، وتحديد مدى وجود مشكلات ومعوقات تواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة لدى الشركات المساهمة العامة الفلسطينية.

وقد طبقت الدراسة على عينة من مدققي الحسابات الخارجيين، والمديرين الماليين للشركات المساهمة العامة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل شركات المساهمة العامة الفلسطينية يزيد من درجة موثوقية وملاءمة المعلومات الواردة في قوائمها المالية، وأن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المساهمة العامة يواجه العديد من المعوقات منها عدم توافر أسواق نشطة ملائمة لقياس القيمة العادلة لكثير من الأصول في فلسطين.

وسعت دراسة **سارة (2013)** لدراسة تحليلية للقيمة العادلة في ظل المعيار (IFRS13) في البيئة الجزائرية من خلال تناول القيمة العادلة من منظور بعض المعايير المحاسبية الدولية، واعتماداً على معيار الإبلاغ (IFRS13) (قياسات القيمة العادلة)، وإمكانية تطبيقها في البيئة الجزائرية باعتبار النظام المحاسبي المالي قد تضمنها من خلال القواعد الخاصة

15-2.indd 373 2/12/19 1:25 PM

للتقييم، حيث كانت من أهم نتائج البحث أن القيمة العادلة تحقق الخصائص النوعية للمعلومات المالية المحاسبية، وأن البيئة الجزائرية المعتمدة على التكلفة التاريخية لا تسمح حالياً بتطبيق نموذج القيمة العادلة على الرغم من مرور خمس سنوات من تبنيها وتطبيقها للنظام المحاسبي المالي.

وكذلك هدفت دراسة **Christensen & Nikolaev (2013)** إلى توضيح ظروف تطبيق محاسبة القيمة العادلة كبديل لنموذج التكلفة التاريخية، بحيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها: أن تطبيق القيمة العادلة على الأصول غير المالية مثل المباني والمعدات تكون أقل كفاءة لمتخذي القرارات إذا ما قورنت بالتكلفة التاريخية، وأن معايير الإبلاغ المالي (IFRS) قدمت ميزة لم تقدمها المعايير التي سبقتها حيث أتاحت للشركات المجال للاختيار بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة بالنسبة للأصول غير المالية، مع الالتزام بالثبات في الإفصاح عن السياسة المحاسبية المستخدمة.

وهدفت دراسة **بن بدير (2015)** إلى التعرف على واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية وهذا من خلال عدة جوانب، أولاً: التعرف على مدى تطبيق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في البورصة لمحاسبة القيمة العادلة. ثانياً: دراسة مدى أهمية تبني النظام المحاسبي المالي (SCF) لنموذج القيمة العادلة. ثالثاً: علاقة هذه الأخيرة بتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. رابعاً وأخيراً: محاولة الإجابة عن مدى توفير البيئة المحاسبية الجزائرية الأرضية المناسبة والملائمة لتطبيق القيمة العادلة، وخلصت الدراسة إلى أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في البورصة تطبق نموذج القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي ، وتوصلت أيضاً الدراسة إلى أن هناك عوائق وتحديات تجعل البيئة المحاسبية الجزائرية غير ملائمة لتطبيق القيمة العادلة، ولعل أبرزها عدم جاهزية السوق المالي الجزائري.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين أن غالبيتها تطرقت إلى التعرف على واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئات المختلفة، كما تناول بعضها أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية، وتوضيح ظروف تطبيق محاسبة القيمة العادلة كبديل لنموذج التكلفة التاريخية. أفادت الدراسة الحالية من الدراسات والبحوث السابقة في جميع مراحلها سواءً في صياغة أسئلتها وفروضها وكيفية بناء أداة الدراسة، أو الاستفادة من أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها تلك الدراسات والبحوث، وعلى الرغم من تعدد وتنوع الدراسات والبحوث السابقة في جوانب موضوع الدراسة الحالية، إلّا أن الدراسة الحالية تتميز عنها من حيث:

15-2.indd 374 2/12/19 1:25 PM

- أن الدراسة الحالية أجريت في البيئة الفلسطينية التي تتسم بظروف اقتصادية وسياسية واستثمارية صعبة، خاصةً في ظل القيود والعراقيل التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي أمام نمو وتطور الاقتصاد الفلسطيني.
- أن الدراسة تأتي كمحاولة جادة لمعرفة مدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS13) قياس القيمة العادلة في البنوك التجارية العاملة في فلسطين.

إجراءات الدراسة:

مرت الدراسة الحالية بالإجراءات الآتية:

أولاً: منهج الدراسة: في ضوء طبيعة أهداف وأهمية الدراسة وفروضها، سوف يتم استخدام المناهج الآتية:

- **المنهج الاستقرائي:** وذلك بهدف دراسة واستقراء الكتابات والدراسات والسابقة التي تضمنها الفكر المحاسبي والمتعلقة بموضوع البحث وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث.
- **المنهج الاستنباطي:** ويتم من خلاله الكشف عن النتائج المنطقية التي تترتب على الفروض، من خلال استطلاع آراء عينة البحث من الموظفين في الإدارات العامة والإقليمية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين ويشغلون المراكز الآتية (مدير عام ، مدير مالي، مراقب مالي، رئيس قسم محاسبة) حول آراء مستخدمي القوائم المالية عن مدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS13) في البنوك التجارية العاملة في فلسطين.
- **المنهج الوصفي:** وذلك لوصف وتفسير وتحليل نتائج الدراسة الميدانية التي سوف نقوم بها لاختبار فروض البحث والتحقق من نتائج الاختبار.

ثانياً: مجتمع الدراسة

يُعرف مجتمع الدراسة بأنه جميع مفردات الظاهرة قيد الدراسة، وبذلك فإن مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد الذين يكونون موضوع مشكلة الدراسة، وهم يمثلون في هذه الدراسة كافة الموظفين في الإدارات العامة والإقليمية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين باستثناء البنوك الإسلامية والأجنبية ويشغلون المراكز الوظيفية الآتية: مدير عام- مدير مالي- مراقب مالي- رئيس قسم محاسبة، والبالغ عددهم (50) موظفاً.

15-2.indd 375 2/12/19 1:25 PM

ثالثاً: عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من العينة الاستطلاعية وعددها (20) من أجل الصدق والثبات، والعينة الفعلية وتتكون من الموظفين في الإدارات العامة والإقليمية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين باستثناء البنوك الإسلامية والأجنبية ويشغلون المراكز الوظيفية الآتية: مدير عام- مدير مالي- مراقب مالي- رئيس قسم محاسبة ، حيث بلغ عدهم (50) موظفا و تم توزيع الاستبانة عليهم وقد تم استرداد 37 استبانة.

توزيع أفراد العينة:

جدول رقم (1): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة

البيان	العدد	النسبة المئوية	البيان	العدد	النسبة المئوية
المؤهل العلمي			**المسمى الوظيفي**		
بكالوريوس	15	40.5	مدير عام	5	13.5
دبلوم عالي	9	24.3	مدير مالي	14	37.8
ماجستير	12	32.4	رئيس قسم المحاسبة	11	29.7
دكتوراه	1	2.7	مراقب مالي	7	18.9
المجموع	37	100%	**المجموع**	37	100%
التخصص العلمي			**سنوات الخبرة**		
محاسبة	18	48.6	5 سنوات فأقل	5	13.5
إدارة أعمال	14	37.8	6 - 10 سنوات	18	48.6
علوم مالية ومصرفية	5	13.5	11 - 15 سنة	9	24.3
المجموع	37	100%	**المجموع**	37	100%

رابعاً: أداة الدراسة

تم توزيع عينة أولية استطلاعية للتأكد من سلامة الأداء من خلال تصميم استبانة لذلك وسيتم اعدادها وفقاً للأسلوب العلمي السليم وسيتم اختيار توزيع ليكرت الخماسي للكشف عن آراء المبحوثين ضمن الأوزان التي سيتم اعتمادها، مع العلم أنه تم الاستعانة بدراسة

□□□□□□ □□□□□□□□□ 15-2.indd 376 2/12/19 1:25 PM

(سارة، 2015) و (يدير، 2015) في تصميم الاستبانة.

صدق الاستبانة:

1. صدق المحكمين:

قام الباحث بعرض مقاييس الدراسة على مجموعة من المحكمين تألفت من أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية المختلفة، ومناهج البحث العلمي، للتحقق من الصدق الظاهري، وبناء على ذلك قام المحكمين بالتعديل على مقياس الدراسة من خلال حذف فقرات وتعديل بعض الفقرات وإضافة بعض الفقرات.

2. صدق المقياس

أولاً: الاتساق الداخلي

حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والمجال التي تنتمي إليه

لاختبار صدق الاتساق الداخلي قام الباحث بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والمجال نفسه وحصل الباحث على مصفوفة الارتباط الآتية:

جدول رقم (2): معاملات الارتباط بين فقرات كل فقرة والمجال التي تنتمي إليه

م	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	م	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
المجال الأول			المجال الرابع		
1	** 0.58	دالة عند مستوى 0.01	1	** 0.85	دالة عند مستوى 0.01
2	** 0.67	دالة عند مستوى 0.01	2	** 0.79	دالة عند مستوى 0.01
3	* 0.75	دالة عند مستوى 0.01	3	* 0.69	دالة عند مستوى 0.01
4	** 0.85	دالة عند مستوى 0.01	4	** 0.81	دالة عند مستوى 0.01
5	** 0.68	دالة عند مستوى 0.01	5	** 0.83	دالة عند مستوى 0.01
المجال الثاني			المجال الخامس		
1	** 0.66	دالة عند مستوى 0.01	1	** 0.74	دالة عند مستوى 0.01
2	** 0.74	دالة عند مستوى 0.01	2	** 0.79	دالة عند مستوى 0.01
3	* 0.71	دالة عند مستوى 0.01	3	* 0.67	دالة عند مستوى 0.01

15-2.indd 377 2/12/19 1:25 PM

4	** 0.69	دالة عند مستوى 0.01	4	** 0.59	دالة عند مستوى 0.01
5	** 0.58	دالة عند مستوى 0.01	5	** 0.71	دالة عند مستوى 0.01
	المجال الثالث				
1	** 0.69	دالة عند مستوى 0.01			
2	** 0.74	دالة عند مستوى 0.01			
3	* 0.64	دالة عند مستوى 0.01			
4	** 0.59	دالة عند مستوى 0.01			

(**) قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.01 ودرجة حرية (2-20) تساوي 0.537
(*) قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية (2-20) تساوي 0.423

يتضح من الجدول رقم (2) وجود علاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01 بين الفقرات والمجال نفسه.

جدول رقم (3): معامل الارتباط بين كل درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

المجال	المجال الأول	المجال الثاني	المجال الثالث	المجال الرابع	المجال الخامس	جميع الفقرات
المجال الأول	-					
المجال الثاني	**0.75	-				
المجال الثالث	**0.56	**0.74	-			
المجال الرابع	**0.67	**0.64	**0.64	-		
المجال الخامس	**0.78	**0.74	**0.59	**0.69	-	
جميع الفقرات	**0.69	**0.76	**0.66	**0.71	**0.73	-

(**) قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.01 ودرجة حرية (2-20) تساوي 0.537
(*) قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية (2-20) تساوي 0.423

يتضح من الجدول رقم (3) وجود علاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01 بين كل مجال والمجالات الأخرى، وكل مجال والدرجة الكلية

15-2.indd 378 2/12/19 1:25 PM

ثبات المقياس: تم حساب الثبات بطريقة معامل ألفا كرونباخ Cronbach Alpha

تـم حسـاب الثبـات الكلـي للمقيـاس ولمجالاتـه المختلفـة عـن طريـق حسـاب معامـل ألفـا كرونبـاخ Cronbach Alpha عـن طريـق برنامـج الحاسـوب spss كمـا هـو موضـح بجـدول رقـم (4)

جدول رقم (4): معامل الثبات ألفا كرونباخ لكل مجال من مجالات المقياس

المجال	معامل ألفا كرونباخ
المجال الأول	0.74
المجال الثاني	0.81
المجال الثالث	0.79
المجال الرابع	0.85
المجال الخامس	0.83
جميع مجالات الاستبانة	0.87

يتضـح مـن الجـدول رقـم (4) للمقيـاس ككل (0.87) وهـو معامـل ثبـات مرتفـع ودال إحصائيا عند مستوى دلالـة 0.05

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

معامـل ألفـا كرونباخ Cronbache Alfa، طريقة التجزئـة النصفية Split Half Method، والمتوسـط الحسـابي وذلـك لمعرفـة ارتفـاع أو انخفـاض استجابات أفـراد الدراسـة عـن كل عبـارة مـن عبـارات متغيـرات الدراسـة الأساسـية، واختبـار T للعينـة الواحـدة (One Sample T test) لمعرفـة الفـرق بيـن متوسـط الفقـرة والمتوسـط الحيـادي، واختبـار T test لإيجـاد الفـروق بيـن عينتيـن مسـتقلتين، واختبـار تحليـل التبايـن الأحـادي للفـرق بيـن ثـلاث عينـات مسـتقلة فأكثـر.

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

يتضمـن هـذا عرضـا تحليـل البيانـات واختبـار فرضيـات الدراسـة وذلـك مـن خـلال الإجابـة عـن أسـئلة الدراسـة، واسـتعراض أبـرز نتائـج الاسـتبانة والتـي تـم التوصـل إليهـا مـن خـلال تحليـل فقراتهـا، والوقـوف علـى متغيراتهـا التـي اشـتملت علـى (المؤهـل العلمـي – التخصـص العلمـي – المسـمى الوظيفـي – سـنوات الخبـرة)، لـذا تـم إجـراء المعالجـات الإحصائيـة للبيانـات المتجمعـة مـن اسـتبانة الدراسـة، حيـث تـم اسـتخدام برنامـج الـرزم الإحصائيـة للدراسـات

15-2.indd 379 2/12/19 1:25 PM

الاجتماعيـة (spss) للحصـول علـى نتائـج الدراسـة التـي سـيتم عرضهـا وتحليلهـا فـي هـذا الفصـل.

البديل الأنسب للقياس في البنوك التجارية العاملة في فلسطين:

جدول (5): يوضح التكرار والنسب المئوية

البيان	التكرار	النسبة المئوية
نعم	26	70.3
لا	11	29.7
المجموع	37	100%

نموذج القيمة العادلة يفترض به أن يتناسب والبنوك التجارية العاملة في فلسطين:

جدول (6): يوضح التكرار والنسب المئوية

البيان	التكرار	النسبة المئوية
نعم	25	67.6
لا	12	32.4
المجموع	37	100%

مدير عام أو مدير مالي أو رئيس قسم محاسبة سبق لك تطبيق القياس بالقيمة العادلة:

جدول (7): يوضح التكرار والنسب المئوية

البيان	التكرار	النسبة المئوية
نعم	11	29.7
لا	26	70.3
المجموع	37	100%

تـم تحليـل البيانـات باسـتخدام المتوسـط الحسـابي والانحـراف المعيـاري وقيـم T وقيـم SIG والـوزن النسـبي كمـا هـو مبيـن فـي الجـدول الآتـي:

□□□□□□ □□□□□□□□□ 15-2.indd 380 2/12/19 1:25 PM

جدول رقم (8): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري المتوسط الحسابي النسبي وقيمة الاحتمال لفقرات مجال لكل فقرة من فقرات مجال طرق التقييم الموجودة فعلا بالتكلفة التاريخية

	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (sig)	الرتبة
1	تتميز التكلفة التاريخية بسهولة تطبيقها	3.65	0.75	73	5.2	0.00	2
2	التكلفة التاريخية أكثر موثوقية لأنها تعبر عن عملية تم حدوثها فعلاً	3.46	0.93	69.2	3	0.00	4
3	التكلفة التاريخية مبدأ من مبادئ المحاسبة لا يمكن الاستغناء عنه	2.32	0.63	46.5	0.65	0.21	5
4	التكلفة التاريخية: أساس تقييم موجودات المؤسسة	3.59	0.72	71.9	5	0.00	3
5	تستخدم التكلفة التاريخية في بيئات ومجالات مختلفة	3.97	0.83	79.5	7.1	0.00	1
	جميع فقرات المجال	3.4	0.24	68	10	0.00	

المتوسط الحسابي دال احصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)

يتضح من الجدول (8): المتوسط الحسابي للدرجة الكلية يساوي (3.4) أي إن المتوسط الحسابي النسبي (68%)، قيمة الاختبار (10) وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (0.00) يعني أن هذا المجال دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) مما يدل على الموافقة على هذا المجال.

أعلى فقرة:

المتوسط الحسابي للفقرة رقم (5) « تستخدم التكلفة التاريخية في بيئات ومجالات مختلفة» يساوي (3.97) أي إن المتوسط الحسابي النسبي (79.5%)، قيمة الاختبار (7.1)

15-2.indd 381 2/12/19 1:25 PM

وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (0.00) يعني أن هذه الفقرة دالة إحصائياًعند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة زاد على درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

ويرى الباحث: أن البيئة الاقتصادية الفلسطينية توفر أرضية مناسبة وملائمة للتطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية وهذا لعدت أسباب وحسب إجابات أفراد عينة الدراسة.

أدنى فقرة:

المتوسط الحسابي للفقرة رقم (3) « التكلفة التاريخية مبدأ من مبادئ المحاسبة لا يمكن الاستغناء عنه » يساوي (2.32) أي إن المتوسط الحسابي النسبي (46.5%)، قيمة الاختبار (0.65) وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (0.21) يعني أن هذه الفقرة غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يقل عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك عدم موافقة على هذه الفقرة.

ويرى الباحث: أن مبدأ التكلفة التاريخية واحد من المبادئ التي تقوم عليها المحاسبة ولم يستطع أحد الخروج عن هذا المبدأ لكونه أكثر موثوقية لكنه غير ملائم في الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات لأنها تمثل أحداث من الماضي.

جدول رقم (9): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري المتوسط الحسابي النسبي وقيمة الاحتمال لفقرات مجال لكل فقرة من فقرات مجال عيوب التقييم بالتكلفة التاريخية

	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (sig)	الرتبة
1	في حالات التضخم، تصبح القيم التاريخية غير واقعية حيث لا تمثل القوائم المالية المركز المالي الحقيقي للمنشأة.	3.73	0.9	74.6	4.9	0.00	2

15-2.indd 382 2/12/19 1:25 PM

2	الاعتماد على التكلفة التاريخية يؤدي إلى عدم ظهور بعض الأصول الثابتة غير الملموسة في القوائم المالي لعدم حدوث تبادل (كشهرة المحل).	3.76	0.95	75.1	4.8	0.00	1
3	فرض ثبات وحدة القياس يؤدي إلى تجاهل التغير في الأسعار وهو ما يجعل الأرقام المحاسبية بعيدة عن القيم الجارية، فتصبح المعلومات غير ملائمة لاتخاذ القرار وتقييم الأداء(التضليل) في عرض القوائم المالية.	3.43	0.96	68.6	2.7	0.00	5
4	مبدأ تحقيق الإيرادات والذي يقضي بعدم الاعتراف بأي تغيرات في قيم الأصول والخصوم إلا بعد تحققها عن طريق إجراء تبادل مع طرف آخر يستبعد العديد من القيم في المحاسبة.	3.54	0.9	70.8	3.7	0.00	4

□□□□□□ □□□□□□□□□ 15-2.indd 383 2/12/19 1:25 PM

5	عدم تطابق القيم الموجودة في السوق مع القيم الموجودة في سجلات المحاسبة وهو ما وضعها محل انتقاد.	3.68	0.88	73.5	4.7	0.00	3
	جميع فقرات المجال	3.63	0.77	72.5	5	0.00	

المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)

يتضح من الجدول (9): المتوسط الحسابي للدرجة الكلية يساوي (3.63) أي إن المتوسط الحسابي النسبي (72.5%)، قيمة الاختبار (5) وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (0.00) يعني أن هذا المجال دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) مما يدل على الموافقة على هذا المجال.

أعلى فقرة:

المتوسط الحسابي للفقرة رقم (2) « الاعتماد على التكلفة التاريخية يؤدي إلى عدم ظهور بعض الأصول الثابتة غير الملموسة في القوائم المالي لعدم حدوث تبادل (كشهرة المحل).» يساوي (3.73) أي إن المتوسط الحسابي النسبي (74.6%)، قيمة الاختبار (4.9) وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (0.00) يعني أن هذه الفقرة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة زاد على درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

و يرى الباحث: أن الاعتماد على أساس التكلفة التاريخية من شأنه إسقاط كثير من الأصول غير الملموسة من القوائم المالية، لأن اشتراط حدوث عملية تبادلية مع طرف آخر قبل الاعتراف بأي تغير في عناصر المركز المالي سوف يستبعد كثير من القيم في السجلات المحاسبية.

أدنى فقرة:

المتوسط الحسابي للفقرة رقم (3) فرض ثبات وحدة القياس يؤدي إلى تجاهل التغير في الأسعار وهو ما يجعل الأرقام المحاسبية بعيدة عن القيم الجارية، فتصبح المعلومات غير ملائمة لاتخاذ القرار وتقييم الأداء(التضليل) في عرض القوائم المالية يساوي (3.43) أي إن المتوسط الحسابي النسبي (68.6%)، قيمة الاختبار (2.7) وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (0.00) يعني أن هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) مما يدل

□□□□□□ □□□□□□□□□ 15-2.indd 384 2/12/19 1:25 PM

علـى أن متوسـط درجـة الاسـتجابة لهـذه الفقـرة زاد علـى درجـة الموافقـة المتوسـطة وهـذا يعنـي أن هنـاك موافقـة علـى هـذه الفقـرة.

ويـرى الباحـث: أن إعـداد القوائـم الماليـة وفقًـا لأسـاس التكلفـة التاريخيـة مـع افتـراض مبـدأ ثبـات قيمـة النقـد، هـذا الافتـراض غيـر واقعـي ،لأن قيمـة النقـد تتغيـر مـن فتـرة إلـى أخـرى، وأن الاسـتمرار فـي تطبيـق أسـاس التكلفـة التاريخيـة سـوف يـؤدي إلـى التضليـل فـي عـرض القوائـم الماليـة لنتائـج الأعمـال والمركـز المالـي للمشـروع، ويجـب تحديـد الأسـعار فـي الأسـواق الفلسـطينية طبقـا لقانـون العـرض والطلـب دون تأثيـرات خارجيـة أو حكوميـة.

جدول رقم (10): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري المتوسط الحسابي النسبي وقيمة الاحتمال لفقرات مجال لكل فقرة من فقرات مجال ملاءمة المعلومات المالية المقاسة بالاستناد لمبدأ القيمة العادلة

	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (sig)	الرتبة
1	يؤدي استخدام القيمة العادلة إلى إظهار المعلومات المالية بشكل أكثر منفعة للمستثمرين في سوق الأوراق المالية.	3.62	0.68	72.4	5.6	0.00	4
2	توفر القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات ذات قيمة تنبؤيه واستراديه عالية.	3.86	0.67	77.3	7.8	0.00	1
3	يعد إعداد القوائم المالية باستخدام القيمة العادلة أكثر فائدة لمستخدميها من تلك المعدة باستخدام التكلفة التاريخية.	3.81	0.62	76.2	8	0.00	3

15-2.indd 385 2/12/19 1:25 PM

4	القيمة العادلة تحسن جودة المعلومات المالية من حيث الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة.	3.84	0.69	76.8	7.4	0.00	2
	جميع فقرات المجال	3.78	0.57	75.7	8.4	0.00	

المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)

يتضح من الجدول (10): المتوسط الحسابي للدرجة الكلية يساوي (3.78) أي إن المتوسط الحسابي النسبي (75.7%)، قيمة الاختبار (8.4) وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (0.00) يعني أن هذا المجال دال إحصائياًعند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) مما يدل على الموافقة على هذا المجال.

أعلى فقرة:

المتوسط الحسابي للفقرة رقم (2) « توفر القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات ذات قيمة تنبؤيه واستردادیه عالية» يساوي (3.86) أي إن المتوسط الحسابي النسبي (77.3%)، قيمة الاختبار (7.8) وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (0.00) يعني أن هذه الفقرة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة زاد على درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

ويرى الباحث: إن لتطبيق القيمة العادلة أثراً ايجابياً في جودة المعلومات المحاسبية من خلال تعظيم الخصائص النوعية لتلك المعلومات والمتمثلة في الملاءمة والموثوقية والقابلية للفهم والقابلية للمقارنة.

أدنى فقرة:

المتوسط الحسابي للفقرة رقم (1) « يؤدي استخدام القيمة العادلة إلى إظهار المعلومات المالية بشكل أكثر منفعة للمستثمرين في سوق الأوراق المالية » يساوي (3.62) أي إن المتوسط الحسابي النسبي (72.4%)، قيمة الاختبار (5.6) وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (0.00) يعني أن هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة زاد على درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

□□□□□□ □□□□□□□□□ 15-2.indd 386 2/12/19 1:25 PM

و يـرى الباحـث: أن القيمـة العادلـة توفـر لنـا تقاريـر ماليـة ذات معلومـات مهمـة وملائمـة لحاجـات للمسـتثمرين تسـاعدهم علـى اتخـاذ القـرار المناسـب.

جدول رقم (11): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري المتوسط الحسابي النسبي وقيمة الاحتمال لفقرات مجال لكل فقرة من فقرات مجال القيمة العادلة والتحديات التي تواجهها من حيث تطبيقها في البنوك التجارية العاملة في فلسطين

	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (sig)	الرتبة
1	يتمتع أفراد المجتمع الفلسطيني بدرجة من الوعي الكافي لمفهوم القيمة العادلة.	4	0.91	80	6.7	0.00	2
2	تطبيق القيمة العادلة في البنوك يسمح بتجاوز مشاكل القياس بالتكلفة التاريخية.	3.89	0.84	77.8	6.4	0.00	4
3	يمكن تطبيق محاسبة قيمة العادلة في البنوك التجارية العاملة في فلسطين.	3.76	0.86	75.1	5.3	0.00	5
4	عدم وجود سوق نشط للأصول المراد تقييمها يعرقل تطبيق القيمة العادلة.	4	0.88	80	6.9	0.00	3
5	عدم وجود خبراء مؤهلين لاستعمال القيمة العادلة يعرقل تطبيق القيمة العادلة في البنوك التجارية العاملة في فلسطين.	4.03	0.8	80.5	7.8	0.00	1
جميع فقرات المجال		3.94	0.77	78.7	7.4	0.00	

المتوسط الحسابي دال احصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)

15-2.indd 387 2/12/19 1:25 PM

يتضح من الجدول (11): المتوسط الحسابي للدرجة الكلية يساوي (3.94) أي إن المتوسط الحسابي النسبي (78.7%)، قيمة الاختبار (7.4) وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (0.00) يعني أن هذا المجال دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) مما يدل على الموافقة على هذا المجال.

أعلى فقرة:

المتوسط الحسابي للفقرة رقم (5) « عدم وجود خبراء مؤهلين لاستعمال القيمة العادلة يعرقل تطبيق القيمة العادلة في البنوك التجارية العاملة في فلسطين» يساوي (4.03) أي إن المتوسط الحسابي النسبي (80.5%)، قيمة الاختبار (7.8) وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (0.00) يعني أن هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة زاد على درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

ويرى الباحث: أن عينة الدراسة بالرغم من إدراكها لمفهوم القيمة العادلة إلا أنها تواجه القيمة العادلة كمفهوم وطريقة قياس عدة صعوبات لتطبيقها في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، مما يعرقل من إمكانية تطبيقها، ولكن يمكن تطبيقها في البنوك التجارية العاملة في فلسطين.

أدنى فقرة:

المتوسط الحسابي للفقرة رقم (3) « يمكن تطبيق محاسبة قيمة المعادلة في البنوك التجارية العاملة في فلسطين » يساوي (3.76) أي إن المتوسط الحسابي النسبي (75.1%)، قيمة الاختبار (5.3) وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (0.00) يعني أن هذه الفقرة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة زاد على درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

و يرى الباحث: وفيما يخص هذه النتيجة لم يجد الباحث دراسة سابقة قامت بدراسة آراء مستخدمي القوائم المالية عن مدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS13) في البنوك التجارية الفلسطينية أو ما شابهها، ولكن إمكانية تطبيقها يؤدي إيجابا لزيادة اكتمال محتوى المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.

15-2.indd 388 2/12/19 1:25 PM

جدول رقم (12): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري المتوسط الحسابي النسبي وقيمة الاحتمال لفقرات مجال لكل فقرة من فقرات مجال مشاكل تبني محاسبة القيمة العادلة في البنوك

	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (sig)	الرتبة
1	بيئة غير مناسبة لتطبيق القيمة العادلة.	3.89	0.94	77.8	5.8	3.89	2
2	عدم الحاجة لهذه المحاسبة ضمن البنوك الفلسطينية.	4.03	0.83	80.5	7.5	4.03	1
3	عدم وجود مداخل ضرورية للحصول على قيمة العادلة وللتقدير على أساسها.	3.84	0.76	76.8	6.7	3.84	4
4	عدم وجود أدلة إثبات بشكل يساعد في تسجيلها في الدفاتر وتدقيقها.	3.65	0.82	73	4.8	3.65	5
5	لا تؤدي الهيئات والمنظمات المهنية في فلسطين الدور المطلوب في التثقيف والتأهيل والتدريب للمساعدة في تطبيق محاسبة القيمة العادلة.	3.89	0.84	77.8	6.4	3.89	3
	جميع فقرات المجال	3.86	0.72	77.2	7.3	0.00	

المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)

يتضح من الجدول (12): المتوسط الحسابي للدرجة الكلية يساوي (3.86) أي إن المتوسط الحسابي النسبي (77.2%)، قيمة الاختبار (7.3) وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (0.00) يعني أن هذا المجال دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) مما يدل على الموافقة على هذا المجال.

15-2.indd 389 2/12/19 1:25 PM

أعلى فقرة:

المتوسط الحسابي للفقرة رقم (2) «عدم الحاجة لهذه المحاسبة ضمن البنوك الفلسطينية» يساوي (4.03) أي إن المتوسط الحسابي النسبي (80.5%)، قيمة الاختبار (7.5) وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (0.00) يعني أن هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة زاد على درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

و يرى الباحث: أن البنوك المعتمدة على التكلفة التاريخية ليست بحاجة لتطبيق نموذج القيمة العادلة على الرغم من تطبيقها في البيئات المختلفة من عدة سنوات، مع العلم أن الاعتماد على التكلفة التاريخية أصبح أقل ملاءمة ودلالة.

أدنى فقرة:

المتوسط الحسابي للفقرة رقم (4) «عدم وجود أدلة إثبات بشكل يساعد في تسجيلها في الدفاتر وتدقيقها» يساوي (3.65) أي إن المتوسط الحسابي النسبي (73%)، قيمة الاختبار (4.8) وأن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي (0.00) يعني أن هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة زاد على درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

و يرى الباحث: أن هناك قوانين وتشريعات تساهم من ضبط أخلاقيات إدارة المؤسسات الاقتصادية المطبقة لمعايير القيمة العادلة، مما يجنبنا الوقوع في عدم تسجيلها وتدقيقها.

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) حول آراء مستخدمي القوائم المالية عن مدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS13) في البنوك التجارية العاملة في فلسطين تعزي المتغيرات (المؤهل العلمي – التخصص العلمي – المسمى الوظيفي – سنوات الخبرة)؟

ينبثق من السؤال السابق الفرضيات الآتية:

أ. **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء مستخدمي القوائم المالية عن مدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS13) في البنوك التجارية العاملة في فلسطين تعزى لمتغير المؤهل العلمي.**

استخدم الباحث اختبار التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق في متغير المؤهل العلمي.

□□□□□□ □□□□□□□□□ 15-2.indd 390 2/12/19 1:25 PM

جدول رقم (13): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
طرق التقييم الموجود فعلاً بالتكلفة التاريخية	بين المجموعات	0.52	3	0.18	0.37	0.3
	داخل المجموعات	1.56	33	0.05		
	المجموع	2.08	36			
عيوب التقييم بالتكلفة التاريخية	بين المجموعات	3.97	3	1.32	2.51	0.1
	داخل المجموعات	17.4	33	0.53		
	المجموع	21.4	36			
ملاءمة المعلومات المالية لمبدأ القيمة العادلة	بين المجموعات	1.47	3	0.49	1.61	0.2
	داخل المجموعات	10	33	0.3		
	المجموع	11.5	36			
القيمة العادلة والتحديات	بين المجموعات	0.84	3	0.28	0.45	0.7
	داخل المجموعات	20.3	33	0.62		
	المجموع	21.1	36			
مشاكل تبني محاسبة القيمة العادلة	بين المجموعات	2.22	3	0.74	1.5	0.2
	داخل المجموعات	16.3	33	0.5		
	المجموع	18.5	36			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.85	3	0.29	1.65	0.21
	داخل المجموعات	5.69	33	0.17		
	المجموع	6.54	36			

□□□□□□ □□□□□□□□□ 15-2.indd 391 2/12/19 1:25 PM

يتبين من الجدول رقم (13) أن قيمة مستوى الدلالة sig=0.21 وهي أكبر من α=0.05 وأن قيمة «ف» المحسوبة أقل من قيمة «ت» الجدولية، وبالتالي سنقبل الفرضية الصفرية، حيث يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين تعزى لمتغير المؤهل العلمي لجميع الأبعاد.

ب. **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء مستخدمي القوائم المالية عن مدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS13) في البنوك التجارية العاملة في فلسطين لمتغير التخصص العلمي.**

استخدم الباحث اختبار التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق في متغير التخصص العلمي.

جدول رقم (14): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) تبعاً لمتغير التخصص العلمي

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
طرق التقييم الموجود فعلاً بالتكلفة التاريخية	بين المجموعات	0.37	2	0.18	0.36	0.23
	داخل المجموعات	1.71	34	0.05		
	المجموع	2.08	36			
عيوب التقييم بالتكلفة التاريخية	بين المجموعات	0.78	2	0.39	0.65	0.5
	داخل المجموعات	20.6	34	0.61		
	المجموع	21.4	36			
ملاءمة المعلومات المالية لمبدأ القيمة العادلة	بين المجموعات	0.45	2	0.23	0.69	0.5
	داخل المجموعات	11.1	34	0.33		
	المجموع	11.5	36			
القيمة العادلة والتحديات	بين المجموعات	0.76	2	0.38	0.63	0.5
	داخل المجموعات	20.4	34	0.6		
	المجموع	21.1	36			

15-2.indd 392 2/12/19 1:25 PM

مشاكل تبني محاسبة القيمة العادلة	بين المجموعات	1.2	2	0.6	1.18	0.3
	داخل المجموعات	17.3	34	0.51		
	المجموع	18.5	36			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.14	2	0.07	0.38	0.7
	داخل المجموعات	6.4	34	0.19		
	المجموع	6.54	36			

يتبين من الجدول رقم (14) أن قيمة مستوى الدلالة sig=0.7 وهي أكبر من α=0.05 وأن قيمة «ف» المحسوبة أقل من قيمة «ت» الجدولية، وبالتالي سنقبل الفرضية الصفرية، حيث يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المبحثويين تعزى لمتغير التخصص العلمي لجميع الأبعاد.

ت. **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء مستخدمي القوائم المالية عن مدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS13) في البنوك التجارية العاملة في فلسطين لمتغير المسمى الوظيفي.**

استخدم الباحث اختبار التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق في متغير المسمى الوظيفي.

جدول رقم (15): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
طرق التقييم الموجود فعلاً بالتكلفة التاريخية	بين المجموعات	0.53	3	0.18	0.42	0.32
	داخل المجموعات	1.55	33	0.05		
	المجموع	2.08	36			
عيوب التقييم بالتكلفة التاريخية	بين المجموعات	0.83	3	0.28	0.44	0.7
	داخل المجموعات	20.5	33	0.62		
	المجموع	21.4	36			

15-2.indd 393 2/12/19 1:25 PM

ملاءمة المعلومات المالية لمبدأ القيمة العادلة	بين المجموعات	0.89	3	0.3	0.92	0.4
	داخل المجموعات	10.6	33	0.32		
	المجموع	11.5	36			
القيمة العادلة والتحديات	بين المجموعات	0.78	3	0.26	0.42	0.7
	داخل المجموعات	20.4	33	0.62		
	المجموع	21.1	36			
مشاكل تبني محاسبة القيمة العادلة	بين المجموعات	1.24	3	0.41	0.79	0.5
	داخل المجموعات	17.3	33	0.53		
	المجموع	18.5	36			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.14	3	0.05	0.25	0.9
	داخل المجموعات	6.4	33	0.19		
	المجموع	6.54	36			

يتبين من الجدول رقم (15) أن قيمة مستوى الدلالة sig=0.9 وهي أكبر من α=0.05 وأن قيمة «ف» المحسوبة أقل من قيمة «ت» الجدولية، وبالتالي سنقبل الفرضية الصفرية، حيث يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين تعزى لمتغير المسمى الوظيفي لجميع الأبعاد.

ث. **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء مستخدمي القوائم المالية عن مدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS13) في البنوك التجارية العاملة في فلسطين لمتغير سنوات الخبرة.**

استخدم الباحث اختبار التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق في متغير سنوات الخبرة.

15-2.indd 394 2/12/19 1:25 PM

جدول رقم (16): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
طرق التقييم الموجود فعلاً بالتكلفة التاريخية	بين المجموعات	0.48	3	0.16	0.15	0.22
	داخل المجموعات	1.6	33	0.05		
	المجموع	2.08	36			
عيوب التقييم بالتكلفة التاريخية	بين المجموعات	2.21	3	0.74	1.27	0.3
	داخل المجموعات	19.2	33	0.58		
	المجموع	21.4	36			
ملاءمة المعلومات المالية لمبدأ القيمة العادلة	بين المجموعات	0.94	3	0.31	0.98	0.4
	داخل المجموعات	10.6	33	0.32		
	المجموع	11.5	36			
القيمة العادلة والتحديات	بين المجموعات	1.6	3	0.53	0.9	0.5
	داخل المجموعات	19.5	33	0.59		
	المجموع	21.1	36			
مشاكل تبني محاسبة القيمة العادلة	بين المجموعات	1.15	3	0.38	0.73	0.5
	داخل المجموعات	17.4	33	0.53		
	المجموع	18.5	36			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.33	3	0.11	0.58	0.6
	داخل المجموعات	6.21	33	0.19		
	المجموع	6.54	36			

يتبين من الجدول رقم (16) أن قيمة مستوى الدلالة sig=0.6 وهي أكبر من α=0.05 وأن قيمة «ف» المحسوبة أقل من قيمة «ت» الجدولية، وبالتالي سنقبل الفرضية الصفرية، حيث يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين تعزى لمتغير سنوات الخبرة لجميع الأبعاد.

15-2.indd 395 2/12/19 1:25 PM

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

من خلال ما تم عرضه سابقاً وقصد الإجابة على الإشكالية الرئيسة والأسئلة الفرعية تم اختبار صحة الفرضيات و توصلنا إلى النتائج الآتية:

1. يمكن تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، مما يؤدي إيجاباً لزيادة اكتمال محتوى المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.
2. يتمتع أفراد المجتمع الفلسطيني بدرجة من الوعي الكافي لمفهوم القيمة العادلة، مما يسهل من اجراءات تطبيقها.
3. القيمة العادلة هي البديل الأنسب من التكلفة التاريخية للقياس في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، مما يحسن من مستوى جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية، ويساعد أو يساهم في توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
4. عدم وجود خبراء مؤهلين لاستعمال القيمة العادلة يعرقل تطبيق القيمة العادلة في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، مما قد يسبب وجود قصور أو ضعف في أنظمة التطبيق.
5. يؤدي استخدام القيمة العادلة إلى إظهار المعلومات المالية بشكل أكثر منفعة للمستثمرين في سوق الأوراق المالية، مما يمكنهم من ترشيد اتخاذ قراراتهم المختلفة.
6. القيمة العادلة تحسن جودة المعلومات المالية من حيث الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم، والقابلية للمقارنة، مما يجعلها أكثر مصداقية في صنع واتخاذ القرارات، ويساعد في زيادة خدمة الطلب عليها من كافة المستخدمين.

□□□□□□ □□□□□□□□□ 15-2.indd 396 2/12/19 1:25 PM

ثانيا: التوصيات:

1. الاهتمام بالتطبيق الفعلي لمفهوم القيمة العادلة لما لها من مزايا في القياس والإفصاح المحاسبي.
2. ضرورة العمل على توفير قواعد استرشاديه واضحة ومحددة لقياس القيمة العادلة.
3. ضرورة متابعة التحسينات والتعديلات التي يقوم بها مجلس معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بالقياس والإفصاح المحاسبي باستعمال القيمة العادلة، وانتقاء ما يلائم بيئة الأعمال الفلسطينية منها.
4. تكثيف عقد الدورات والمحاضرات المتخصصة بتطبيق القيمة العادلة للموظفين والعاملين في الإدارة ذات الصلة لتمكينهم من تطبيق مفاهيم القيمة العادلة.
5. إدراج مقاييس خاصة لمعايير التقارير المالية الدولية بشكل عام ومعايير محاسبة القيمة العادلة بشكل خاص في المناهج الفلسطينية بالمعاهد المتخصصة في تكوين ممتهني المهنة المحاسبية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية

1. بن يدير، فارس. (2015). واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية –دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر.
2. بوتين، محمد. (2010). المحاسبة العادلة ومعايير المحاسبة الدولية IAS/ IFRS. الجزائر: فتيحة للطباعة.
3. الخوري، نعيم. (2007). القيمة العادلة والإبلاغ المالي. بحيث مقدم إلى جمعية المحاسبين القانونيين في سورية.
4. سارة، بلعزيز. (2013). دراسة تحليلية للقيمة العادلة في ظل المعيار IFRS13 في البيئة الجزائرية – دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر.
5. صالح، رضا. (2009). أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، (46) 2.
6. عبد الزهرة، كرار وعوجة، حسنين وطالب، حسنين راغب. (2013). قياس القيمة العادلة للأسهم العادية باستعمال نموذج مضاعفة الربحية –دراسة تطبيقية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، (9) 29.
7. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. (2011). جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الجزء أ، الأردن..

15-2.indd 397 2/12/19 1:25 PM

8. النجار، جميل. (2013). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية –دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال،(9)3.

9. نور، عبد الناصر والججاوي، طلال. (2003). المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية –متطلبات التوافق والتطبيق. مجلة أبحاث جامعة حلب، العدد 1.

10. يونس، خالد. (2011). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الاسهم. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Catherine, T., Richard ,W. (2014). Fair Value of an Entity's Property, Plant and Equipment for First-Time Adoption of Accounting Standards for Private enterprise. A Business Valuator's Perspective, 2.

Christensen, H. B., & Nikolaev, V. V. (2013). Does fair value accounting for non-financial assets pass the market test?. Review of Accounting Studies, 18(3), 734-775.

Florou, A., & Kosi, U. (2015). Does mandatory IFRS adoption facilitate debt financing?. Review of Accounting Studies, 20(4), 1407-1456.

Guggiola, G. (2010). IFRS adoption in the EU, accounting harmonization and markets efficiency: A review1. The international business & economics research journal, 9(12),3-22.

Irvine, H. J., & Lucas, N. (2006). The rationale and impact of the adoption of International Financial Reporting Standards: the case of the United Arab Emirates.

Shanklin, S. B., Hunter, D. R., & Ehlen, C. R. (2011). A retrospective view of the IFRS'conceptual path and treatment of fair value measurements in financial reporting. Journal of Business & Economics Research, 9(3), 23.

□□□□□□ □□□□□□□□□ 15-2.indd 398 2/12/19 1:25 PM

Translated Romanized Arabic References: **ترجمة مصادر ومراجع اللغة العربية:**

1. Ben Yadeer, Fares. (2015). The Reality of applying fair value accounting in the Algerian accounting environment: a field study. (Unpublished Master Thesis), University of Qasdi Meryah, Ouargla, Algeria.
2. Poutine, Mohammed. (2010). Fair Accounting and International Accounting Standards. Algeria: Dar Fatiha Linnashr.
3. Al-Khouri, Naim. (2007). 'Fair value and financial reporting', a research submitted to the Association of Legal Accountants in Syria.
4. Sarah, Belaziz. (2013). Analytical study of fair value under the IFRS13 standard in the Algerian environment: a field study. (Unpublished Master Thesis), University of Qasdi Meriah, Ouargla, Algeria.
5. Saleh, Ridha. (2009). 'The impact of orienting accounting standards toward fair value on the specific characteristics of accounting information in light of the global financial crisis', Journal of the College of Business for Scientific Research, Alexandria University, (46) 2.
6. Abd Al-Zahra, Karar and Ouja, Hasaneen and Talib, Hasaneen Rajeb. (2013). 'Measuring the fair value of ordinary shares using the growing profitability model: an applied study', Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, University of Kufa, Iraq, (9). P. 29.
7. International Financial Reporting Standards. (2011). Association of Arab Society of Certified Public Accountants, Part A, Jordan.
8. Al-Najjar, Jamil. (2013). The Effect of applying fair value accounting on the reliability and relevance of financial list Information Issued by Palestinian public shareholding companies: an applied study from the point of view of auditors and financial managers. Jordanian Journal of Business Administration, 9 (3).
9. Nour, Abdel Nasser and Aljajawi, Talal. (2003). 'International accounting standards and the Jordanian environment: requirements for compliance and application. University of Aleppo Research Journal, Issue 1.
10. Younis, Khaled. (2011). The effect of applying fair value accounting for financial tools on equity returns, (unpublished MA), Islamic University of Gaza, Palestine.

□□□□□□ □□□□□□□□□ 15-2.indd 399 2/12/19 1:25 PM

The Views of Users of Financial Statements on the Extent to Which International Financial Reporting Standard (IFRS13) Are Applied in Commercial Banks Operating in Palestine

Issam Mohammed Al Taweel

Faculty of Administration and Finance - Al-Aqsa University

Gaza - Palestine

Abstract:

This study aimed to identify the views of users of financial statements on the extent to which international financial reporting standard (IFRS13) are applied in commercial banks operating in Palestine from the point of view of general managers, financial managers, heads of accounting sections and financial observers in commercial banks. To this end, researcher used the descriptive, inductive and deductive approach to show and clarify the theoretical element and the analysis of results. The study came to the following results: fair value accounting can be applied in commercial banks operating in Palestine, the members of the Palestinian society are sufficiently aware of the concept of fair value, and fair value is the most appropriate alternative to the historical cost of measurement in commercial banks operating in Palestine. The study also made the following recommendations: attention must be given to the real application of the fair value concept because of its advantages in accounting measurement and disclosure, it is necessary to provide clear and specific guidelines for measuring fair value, and it is necessary to follow up the improvements and amendments made by the International Accounting Standards Board to select what suits the Palestinian business environment.

Keywords: Fair Value.

□□□□□□ □□□□□□□□□ 15-2.indd 400 2/12/19 1:25 PM